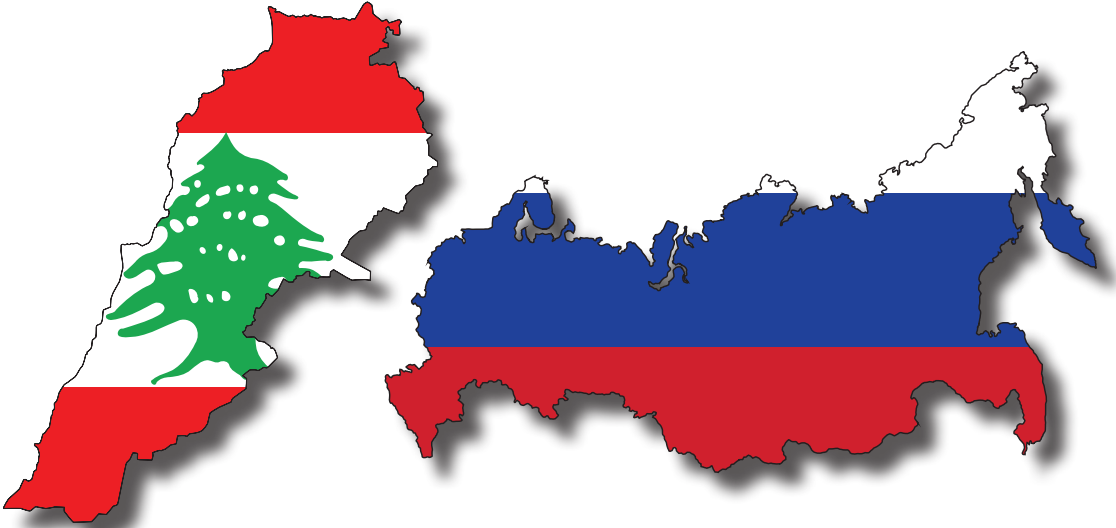




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

هل يتبنى لبنان دوراً روسياً كبيراً؟

نور سماحة



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

هل يتبنى لبنان دوراً روسياً كبيراً؟

نور سماحة *

تسعى روسيا الى زيادة تأثيرها في الشرق الأوسط، حيث تعمل على تأكيد نفسها كلاعب مسيطر في المنطقة، ولدى روسيا اليوم عدة قواعد عسكرية في سوريا؛ فقد وقعت روسيا صفقات تجارية وعسكرية مربحة مع مصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وإيران. واشترت أسهماً في النفط والغاز في البحر المتوسط. وتلجأ روسيا إلى أن تكون وسيطاً - كونها الممثل الوحيد الذي لديه علاقات مع الجميع تقريباً- للصراعات الجارية في مختلف أرجاء المنطقة؛ لذا يعد لبنان حالياً في مرمى موسكو.

وتشير الاتفاقات الثنائية والصفقات التجارية على مدى العامين الماضيين إلى أن كلاً من لبنان وروسيا تعملان على تشكيل تحالف وثيق. وبينما يتفق الكثيرون على أن الحجر الأساس لهذا الإتفاق قد وُضع؛ إلا أنه ما يزال هنالك افتقار إلى الإرادة السياسية نحو تعاون رسمي أكبر على الجانب اللبناني. ولكن مع تشكيل الحكومة الجديدة وتغيير المشهد السياسي في المنطقة، يتطلع المجتمع اللبناني السياسي والديني والتجاري نحو روسيا كشريك مرحب به أكثر ومناسب للعمل معاً، ولاسيما في ضوء الضغط الأميركي المتصاعد على النظم السياسية والاقتصادية اللبنانية. وسيثبت الدور الروسي الكبير في لبنان اليوم أهميته لكلا الدولتين، ولبصمة روسيا في الشرق الأوسط.

وتتطلع روسيا إلى تعزيز مجال نفوذها في المنطقة وجعل سوريا مركزها، وهي أيضاً تركز على لبنان التي تحيط حدوده الشرقية والشمالية لسوريا كامتداد طبيعي يعبر عن جهودها. وفيما يخص الشركاء اللبنانيين في روسيا؛ فإن صعود روسيا كمنافس قوي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين يفتح فرصاً أمام تدفق الاقتصاد اللبناني، وهو اقتصاد في حاجة ماسة إلى دفعة، إثر تراجع

* صحفية من بيروت تغطي قضايا الشرق الأوسط منذ عشر سنوات. ظهرت أعمالها عن سوريا، والعراق، ولبنان، وغزة، ومصر في وسائل الإعلام العربية والأجنبية الآتية:

القوى الحاكمة الأخيرة في التعامل مع البلاد. وفيما يخص الأغلبية الحاكمة في لبنان - التي تتألف اليوم من حزب الله وحلفائه المحليين الموالين لدمشق - فإن وجود علاقة وثيقة مع روسيا سيفضي إلى تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة؛ وبالتالي يؤدي إلى تحول كبير في الديناميات الإقليمية.

وضع حجر الأساس

لقد اتخذت الحكومة اللبنانية خطوات لتعزيز علاقة البلاد مع روسيا، إذ قال وزير التجارة والاقتصاد اللبناني (رائد خوري) لموقع سبوتنيك الإخباري الروسي العام الماضي: إنه يرغب بزيادة التجارة اللبنانية مع روسيا بثلاث أضعاف أي إلى نحو ١,٥ مليار دولار خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة من خلال زيادة الصادرات الزراعية، وتوقيع اتفاقيات ثنائية في صناعة الأدوية، وزيادة الاستثمار المتبادل في القطاع المصري. وبعد بضعة أيام تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الدولتين التي ركزت على إزالة العقبات أمام التبادل التجاري.

وقد تم التوصل أيضاً إلى اتفاقات ثنائية أخرى؛ بما في ذلك اتفاق بشأن التبادل التعليمي والثقافي وآخر بشأن مكافحة النشاطات غير القانونية كتهريب المخدرات والنشاط الإجرامي، ومن المتوقع أن يتم التصديق على تلك الأخيرة بعد إتمام إجراءات تشكيل الحكومة. إن العلاقات الوثيقة بين روسيا والحكومة السورية وحلفاء الأسد «كثائب حزب الله» قد تحولت إلى علاقة عمل قوية مع حزب الله وغيره من الحلفاء المحليين في لبنان الذين فازوا الآن بأغلبية المقاعد في البرلمان المنتخب حديثاً.

ويرى المشاركون في مجتمع الأعمال في لبنان أن روسيا هي بمنزلة قناة للاستثمار الاقتصادي في سوريا في الوقت الذي تستعد فيه البلاد لإعادة الإعمار نظراً لدور روسيا الفعلي كوسيط لحكومة الأسد والعالم الخارجي. وفيما يخص المعارضين للحكومة السورية، فإن روسيا تزودهم بارتباط مع دمشق من دون الحاجة إلى التعامل مباشرة مع الحكومة السورية.

لقد دعت هذا الشهر كل من الأحزاب المسيحية اليمينية وكتائب حزب الله والقوى اللبنانية روسيا للتوسط بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية لتسهيل عودة اللاجئين إلى سوريا. وفي الصعيد نفسه يعمل الآن رئيس وزراء لبنان الحالي سعد الحريري بنشاط مع وفد روسي في لجنة مشتركة لتسهيل عودتهم.

إن المؤسسة السياسية اللبنانية وزعماءها ليسوا الوحيدين الذين يستثمرون في روسيا، فهناك أيضاً طوائف الأقلية الذين ينظرون إلى روسيا على أنها الأم الحنون التي ستحميهم خلال الفترة التي تعرضت فيها الأقليات للاستهداف والطرده من المنطقة - وهو ما تدعيه هذه الأقليات أنه نتيجة مباشرة لأفعال السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة-. في حين أن روسيا بقيت إلى حد كبير في الماضي على هامش القضايا الطائفية في لبنان، فقد وضعت نفسها في السنوات الأخيرة شريكاً وحليفاً للطوائف الشرقية (وهي الطوائف المسيحية المتجذرة في الشرق مثل الأرثوذكس، والروم الملكيين الكاثوليك، والآشوريين، والمارونيين، على عكس أولئك الذين نشأوا في الغرب مثل البروتستانت الإنجلييين، والكاثوليك الرومان)، وأخذوا دور الوسيط بين الطوائف المسيحية المختلفة. أما الطوائف الشرقية فتتظر إلى روسيا كونها حليفاً طبيعياً إزاء المسيحيين الإنجلييين الأميركيين الذين يُنظر إليهم على نحو مشكوك فيه لعلاقتهم الوثيقة مع إسرائيل.

وقد صرح عضو برلماني سابق في تحالف ١٤ آذار -وهو التحالف الذي أحضر الرئيس الحريري إلى السلطة- لمركز أبحاث The Country Foundation قائلاً: "إن الروس يعملون على جبهات متعددة في لبنان، وإنهم يتخطون المجال الذي سمح به الأميركيان".

إن التأثير على لبنان جاء من قبل جهات إقليمية ودولية ذات مصلحة كالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وفرنسا. إلا أن تلك الدول بعد تقييمها لتكاليف الاستثمار المستمر وفوائده في لبنان في ضوء التحولات الإقليمية والمحلية حوّلت شغفها نحو أماكن أخرى؛ وبالتالي ترى

روسيا أن عليها استغلال تلك الفرصة وأن تحل محل الفراغ الذي خلفوه وراءهم.

التغيرات في مجال التأثير التقليدي

عملت الولايات المتحدة لعقود من الزمن على إبقاء لبنان ضمن نطاقها، إذ نشرت الولايات المتحدة قوات المارينز على شواطئ لبنان مرتين، أولاهما: في عام ١٩٥٨، وثانيهما: في عام ١٩٨٢. وقد تأصلت جذورها في المؤسسات التربوية، والعلمية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية؛ بحيث إن بعض المؤسسات المرموقة في لبنان تابعة للولايات المتحدة بما في ذلك الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية، ومستشفى الجامعة الأميركية. وبنت أميركا في العام الماضي سفارتها الجديدة في لبنان بتكلفة بلغت المليار دولار أميركي، وهو مبلغ ضخم تنفقه على سفارة بهذا الحجم في بلد لا يزيد عدد سكانه الخمسة ملايين نسمة.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ما تزال واحدة من أكبر المانحين للمساعدات العسكرية إلى القوات الأمنية اللبنانية، وقد بلغت تلك المساعدات ١,٧ مليار دولار أميركي حتى عام ٢٠٠٧. وقد ضمت العشرات من ضباط الجيش الأميركي داخل القوات الأمنية اللبنانية للمساعدة في تدريبهم وتجهيزهم.

وتأتي جهود الولايات المتحدة الرامية إلى الحفاظ على موطن قدم قوي في لبنان لغرض محاولة تقويض سلطة حزب الله وما تعده الولايات المتحدة توسعاً للنفوذ الإيراني في البلاد. ولكن مع اكتساب الحلفاء المحليين لحزب الله مزيداً من السلطة واستمرار الحزب في علاقته الوثيقة مع قوات الأمن اللبنانية، فإن هنالك الآن مباحثات ساخنة في واشنطن حول إذا ما كان لبنان «قضية خاسرة»، أو إذا كان الاستثمار الأميركي في لبنان مكلفاً وغير فعال، أو إذا كان ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل جهودها لبناء دولة أقوى يمكنها في نهاية المطاف من «الاستيلاء على» سلطة

حزب الله، إذ إنه من الناحية النظرية، سيقبل من وجود مؤسسات قوية، ودولة مركزية، وجيش قوي من الاعتماد على حزب الله كقوة عسكرية وكمؤسسة توفر خدمات الرعاية الاجتماعية في المناطق التي تشهد تقصيراً من الدولة.

وفي بيروت، أشار حلفاء أميركا المحليون إلى تفاقم الشك بشأن ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله في علاقتها مع لبنان؛ بسبب الخطاب «المؤيد لحزب الله، المعادي لإسرائيل» القادم من الشخصيات السياسية البارزة بما في ذلك رئيس الجمهورية، وقائد الجيش، ورئيس الأمن العام. وقال مصدر لبناني قريب من الولايات المتحدة في لبنان: «إن الولايات المتحدة لا ترغب بسماع أن قائد الجيش ورئيس الدولة اللبنانية سيحاربان الصهاينة، وهم غير مرتاحين من عمل الأجهزة الأمنية مع حزب الله».

وبينما تدرس الإدارة الأميركية تطبيق عقوبات أكثر صرامة على حزب الله التي يمكن أن تشمل حلفاءهم من السياسيين، فإن العديد من اللبنانيين -على جانبي الانقسام السياسي- يتطلعون الآن نحو روسيا كبديل حيوي على استعداد للاستثمار اقتصادياً وعسكرياً من دون شروط سياسية مسبقة.

وقال المصدر اللبناني: «إن الأميركيان على استعداد للتنازل عن بعض نفوذهم في لبنان في حال كان الجانب الآخر هو الجانب الذي يمكنهم التعامل معه، الذي سيكون روسيا -وقد شهدنا ذلك سابقاً في سوريا- وسيعمل على مواجهة الوجود الإيراني في لبنان».

عين على لبنان

لم يكن لبنان تأريخياً ذا قيمة استراتيجية لدى موسكو، وخلال السنوات السوفيتية -بينما كانت تربطها علاقات وثيقة مع الفصائل اليسارية والشيوعية والعلمانية في لبنان (من خلال

التدريب العسكري وعلى الأسلحة) فضلاً عن أنه كانت تسهّل دراسة آلاف الطلبة اللبنانيين في الاتحاد السوفيتي- لم يكن لديها القدرة ولا المصلحة للاستثمار في المؤسسات التعليمية والعلمية وحتى الثقافية التي يمكن أن تتنافس مع تلك المؤسسات التابعة للولايات المتحدة في لبنان.

أما اليوم، فإن إعادة تأسيس قواعد عسكرية مشتركة في سوريا والتوقيع الأخير على صفقة عسكرية لمدة خمسين عاماً للحفاظ على وجود روسيا في سوريا، فضلاً عن ملايين الدولارات القادمة من الاستثمارات الاقتصادية في البلاد هي مؤشرات ملموسة على أن روسيا تخطط للبقاء في المشرق العربي على المدى الطويل - وأنهم يرون لبنان امتداداً طبيعياً وحيوي لوجودهم ونفوذهم في سوريا.

إن إمالة لبنان إلى دائرة نفوذه ستسمح لروسيا بحماية حضورها المستمر في سوريا وتأسيس موطئ قدم قوي ودائم على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ومن هناك تخدم مشاريعها في النفط والغاز. وقد وقعت روسيا في عام ٢٠١٤ على حق التنقيب عن حقول الغاز البحرية السورية، وعززت تواجدها على البحر المتوسط في كانون الأول من العام الماضي بعد ربحها حقوق الطاقة البحرية لاستكشاف النفط والغاز في حقول لبنان. ويمكن أن يستمر الاستكشاف - كما تنص شروط الاتفاق - لمدة تصل إلى عشر سنوات، وإذا تم إثبات الاحتياطيات التجارية وتمت الموافقة على خطة التطوير من قبل الحكومة اللبنانية، فإن لديهم الحق في الاستفادة من الغاز والنفط خلال ٢٥ عاماً من تأريخ الموافقة مع وجود خيار للتمديد.

وقد ذكرت مصادر لبنانية مشاركة روسيا في حقل النفط والغاز؛ ويعني أنها تستطيع أيضاً أن تؤدي دوراً إيجابياً في منع التدخل الإسرائيلي في التنقيب والاستخراج في البلوكات الواقعة بين البلدين وتحديداً «بلوك ٩» الذي تدّعي إسرائيل -زوراً- بأنه ملكها، إذ ستقوم روسيا بالعمل به.

لقد حاولت روسيا في الماضي من الناحية العسكرية تعزيز تعاون أقوى مع الحكومة اللبنانية في عام ٢٠٠٨، ثم رفض وزير الدفاع اللبناني إلياس المر الحليف البارز للولايات المتحدة حزمة عسكرية من روسيا تتألف من عشرات الدبابات من نوع T-72 والدخيرة، وعشر مقاتلات نفائة من نوع MiG-29. بعد أن جاء تحذير مبطن من الولايات المتحدة في ذلك الوقت. إذ أخبر السفير الأميركي في لبنان ميشيل سيسون وزير الدفاع اللبناني بأن "صفقة" موسكو قد أفضت إلى العديد من التساؤلات في واشنطن، ومن جهته وعد المر بأنه سيوقف هذه الحزمة، إذ قال في وقت لاحق إن الجيش اللبناني لن يقبلها. لكنّ الوضع بدأ يتغير العام الماضي؛ إذ وافق البرلمان فجأة على اتفاقية تعاون عسكري تقني مع روسيا - وهي صفقة جُمّدت منذ عام ٢٠١٢-، وأدخل تعديل على وجه السرعة سيؤدي إلى تلقي لبنان مساعدات عسكرية من روسيا التي من المتوقع وصول أول شحنة منها في بداية شهر أيلول.

ومهد هذا الطريق أمام روسيا لتقديم صفقة عسكرية أخرى أكثر ربحية، وهي صفقة من شأنها أن تقدم للجيش اللبناني أسلحة روسية على مدى خمسة عشر عاماً لتصل قيمتها إلى حوالي مليار دولار ومن دون فائدة على السداد. وقد بدا هذه المرة أن من المرجح أن تُمرر هذه الصفقة؛ إذ وافق عليها رئيس الحكومة ووافق عليها قائد الجيش، وكان من المقرر أن يوقع وزير الدفاع على الصفقة خلال رحلته إلى موسكو. لكن أجبرت الضغوط المكثفة من قبل سفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في لبنان رئيس الوزراء اللبناني الحريري على إبطال الصفقة - وفقاً لمصادر عديدة قريبة من الروس وقريبة من رئيس الوزراء، وألغى فجأة زيارة وزير الدفاع الى موسكو.

وعلى وفق مصدر مقرب من الحريري فإن الولايات المتحدة ستقبل فقط بالنفوذ الروسي في لبنان ضمن معايير معينة. قائلاً: "إذا كان شراء الأسلحة الروسية يشير إلى تحول كبير نحو روسيا فلن يقبل الأميركيان بذلك. وطالما لن تستخدم كوسيلة للضغط على أمريكا؛ لأنها لن تقبل بتاتاً

بهذا النوع من التلاعب“.

وخوفاً من أن تكون الصفقة مقبولة رسمياً بعد تشكيل الحكومة، شددت واشنطن على ضرورة عدم توقيع الحريري للصفقة. لكن أوضحت مصادر داخل المعسكر الروسي في لبنان أنه على الرغم من أن هنالك إجماعاً على إعطاء الحريري بعض المساحة في الوقت الحالي، إلا أنهم على ثقة من أن هذه الصفقة وغيرها ستمر بعد تشكيل الحكومة. وكما قال أحد المصادر المقربة من الروس في لبنان: ”إن الروس يتحلون بالصبر لأن حجر الأساس لهذا النوع من الشراكة قد أصبح جاهزاً، وهم يراهنون على التحول في المناخ السياسي“.

وبحسب إدعاء المصدر، فإن روسيا تلعب لعبة طويلة في الشرق الأوسط. فقد بنت بعناية روابط اقتصادية، وعسكرية، وسياسية مع مراكز القوى في المنطقة، التي كانت راسخة في المعسكر الأمريكي وهي: تركيا، ودول الخليج، ومصر. وإن تحالف روسيا التاريخي مع كل من إيران وسوريا أقوى من أي وقت مضى. حتى أن إسرائيل لجأت إلى روسيا كضامنة للأمن ووسيط مع جيرانها. أما الآن، فإن لبنان الذي احتفظت الولايات المتحدة تاريخياً بتأثير كبير عليه يتجه نحو روسيا، وهو أحدث مؤشر على البصمة الجديدة لموسكو على الشرق الأوسط؛ وبالتالي ستكون لها تداعيات لعقود قادمة.

المصدر:

<https://tcf.org/content/commentary/lebanon-embracing-larger-russian-role-country?/session&1=session1>